

الحديث الحسن ومظانه

الأستاذ الدكتور : نصر سلمان
أستاذ الحديث وعلومه بجامعة الأمير عبد القادر
للعلوم الإسلامية قسنطينة

الحديث الحسن ومظانه

الأستاذ الدكتور : نصر سلمان
أستاذ الحديث وعلومه بجامعة الأمير عبد القادر
للعلوم الإسلامية قسنطينة

الطبعة الأولى
1426هـ / 2005 م

جميع الحقوق محفوظة

رقم الإيداع القانوني: 3047-2005

ردمك: ISBN: 9961-935-25-X-

تم الطبع بدار الفجر للطباعة والنشر
الطريق الوطني رقم ٥٤٤٤ - قسنطينة - الجزائر
الهاتف: 031 97 37 85 الفاكس: 031 97 42 78

المقدمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ، وتقضى الحاجات ، وتدلل الصعوبات وتفتح المغلقات من العلوم المقلات، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله سيد السادات .

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُمْ مُسْلِمُونَ ﴾ آل عمران : 102 .

﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَتَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾ النساء : 1 .

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِغِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾ الأحزاب : 70-71

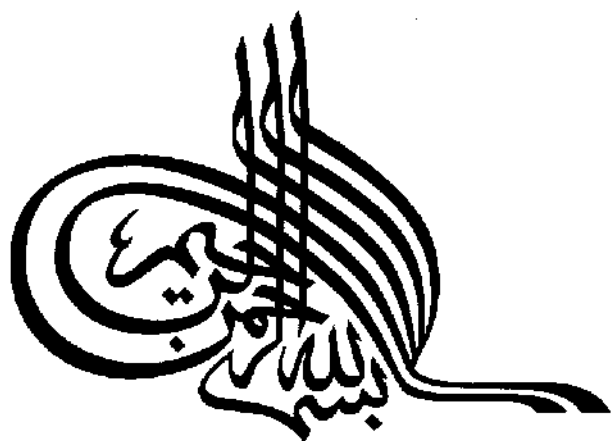
أما بعد :

فإن الحديث الحسن من أعظم مباحث علوم الدراية على الإطلاق ، وذلك لكونه عليه مدارات أغلب الأحكام من حيث الوجوب والحرمة ، والندب والكرهية ، والإباحة ، ونظرا لهذه الأهمية البالغة التي يكتسبها بين صنوف مصطلح الحديث فإن الإمام الترمذي أولاه عناية خاصة حين تقسيمه

للحديث من حيث القبول والرد ، حتى أن الإمام ابن تيمية (رحمه الله) جزم بأن أول من أطلق مصطلح الحسن واستعمله في تقسيم الأحاديث هو الإمام الترمذي ، إذ كانوا قبله يقسمون الأحاديث قسمة ثنائية إلى صحيح وضعيف .

ونظرا لهذه المرتبة الوسطى التي تبوأها الحديث الحسن بين الصحة والضعف فإننا ارتأينا إفراده بالبحث والدراسة حتى يتبين للباحثين إلى أي الطرفين هو أقرب من جهة ، وبسط القول في مظانه ومصادره ، وأماكن وجوده من جهة أخرى ، حتى يعم النفع بمعرفة جزئياته النظرية ، ومصادره من حيث الخوض في السير الذاتية لمؤلفيها ، ومعرفة مناهجهم فيها ، سائلين الله عز وجل أن ينفع بهذا الكتاب وما ذلك على الله بعزيز ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

قسنطينة في : 20 مارس 2005 م



قال شيخ الإسلام ابن تيمية

— رحمه الله — :

"و الترمذي أول من قسم الأحاديث

إلى صحيح وحسن وضعيف وخريج

ولم يعرف قبله هذا التقسيم أحد

لكن كانوا يقسمون الأحاديث إلى

صحيح وضعيف... "

الحديث الحسن

وستتناوله من خلال الفصلين الآتيين :

الفصل الأول: الحديث الحسن دراسة

نظرية.

الفصل الثاني: مظان الحديث الحسن وفيه

المباحث الآتية:

المبحث الأول : سنن الترمذي .

المبحث الثاني : سنن أبي داود .

المبحث الثالث : سنن النسائي .

الفصل الأول

الحديث الحسن دراسة نظرية

1. $\frac{1}{x^2} = x^{-2}$
 $\frac{d}{dx} x^{-2} = -2x^{-3} = -\frac{2}{x^3}$

2. $\frac{1}{x^3} = x^{-3}$
 $\frac{d}{dx} x^{-3} = -3x^{-4} = -\frac{3}{x^4}$

3. $\frac{1}{x^4} = x^{-4}$
 $\frac{d}{dx} x^{-4} = -4x^{-5} = -\frac{4}{x^5}$

4. $\frac{1}{x^5} = x^{-5}$
 $\frac{d}{dx} x^{-5} = -5x^{-6} = -\frac{5}{x^6}$

تهيد :

ذهب ابن تيمية — رحمه الله — إلى أن أول من أطلق مصطلح الحسن واستعمله في تقسيم الأحاديث هو الإمام الترمذي، مبينا أن المحدثين قبله كانوا يقسمون الأحاديث قسمة ثنائية إلى صحيح وضعيف .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية — رحمه الله — :

و الترمذي أول من قسم الأحاديث إلى صحيح وحسن وضعيف وغريب، ولم يعرف قبله هذا التقسيم أحد، لكن كانوا يقسمون الأحاديث إلى صحيح وضعيف، كما يقسمون الرجال إلى ضعيف وغير ضعيف، والضعيف عندهم نوعان:

الأول : ضعيف لا يحتج به، وهو الضعيف في اصطلاح الترمذي ..

والثاني : ضعيف يحتج به وهو الحسن في اصطلاح الترمذي ... ولهذا يوجد في كلام أحمد وغيره من الفقهاء أنهم يحتجون بالضعيف كحديث عمرو بن شعيب، وإبراهيم المحجري وغيرهما، فإن ذلك الذي سماه أولئك الفقهاء هو أرفع من كثير من الحسن¹.

ولكن كلام ابن تيمية فيه نظر لأن هذا المصطلح كان موجودا قبله ومن كان يستعمله علي بن المديني، وابن أبي شيبة، وغيرهما، غير أنه يحمل

¹ — ابن الصلاح : علوم الحديث . 31 — 32 ، والمقدمة . 29 — 30 .

كلام ابن تيمية على أنه لم يكن متداولاً وكثير الاستعمال قبل الترمذي وأن الترمذي هو الذي نوه به وأكثر من استعماله في مصنفاته، لاسيما سننه .

تعريفه :

أ - لغة :

الحسن في اللغة: ضد القبح، ويقال حسن الشيء زينته¹.

ب - اصطلاحاً :

إن الحديث الحسن يعتبر مرتبة وسطى بين الصحيح والضعيف، فهو ما لم يبلغ من حيث توفر شروط الصحيح فيه إلى منزلة الصحيح، ولم ينحط حظه منها إلى حيث يلتحق بالضعيف، ولما كان هذا شأنه اختلفت أنظار العلماء في تعريفه².

1 - تعريف الخطابي :

"الحسن ما عرف مخرجه واشتهر رجاله" قال: "وعليه مدار أكثر الحديث وهو الذي يقبله أكثر العلماء ويستعمله عامة الفقهاء"³.

¹ - ابن حجر : نزومة النظر . 24 .

² - أحمد : المسند . 5/5 .

³ - نور الدين عتر : منهج النقد في علوم الحديث . 265 .

شرح التعريف:

— قوله: "ما عرف مخرجه" أي رجال طرقه، وهو قيد يخرج ما لم يكن مخرجه معروفاً وذلك بالجهل بمن سقط من الإسناد كالمرسل والمنقطع والمعضل والمدلس والمعلق .

— أما قوله: "واشتهر رجاله" هذا قيد يخرج ما لم يشتهر رجاله كأن يكون فيه مجهول الحال أو مجهول العين والمراد بشهرة رجاله، عدالتهم وضبطهم إلا أن شهرتهم دون شهرة رجال الصحيح بالنسبة للضبط .

— وأما قوله: "وعليه مدار أكثر الحديث" فهذا قيد يخرج به الصحيح فإن معظم الأحاديث لا تبلغ درجة الصحيح .

— وأما قوله: "ويقبله أكثر العلماء" فهذا قيد يخرج به من تشدد من العلماء فرد الحديث بالعلة مطلقاً قاذحة أو غير قاذحة، كما روي عن ابن أبي حاتم أنه قال: سألت أبي عن حديث؟، فقال: إسناده حسن، فقلت: يحتج به؟، فقال: لا .

— وأما قوله: "واستعمله عامة الفقهاء" فهذا قيد خرج به ما لم يستعملوه، بل ردوه ولم يحتجوا به لشذوذ أو علة¹.

¹ — السيوطي: تدريب الراوي، 122/1 — 123، وقارن بأحمد عمر هاشم: قواعد أصول

الحديث، 71-72.

ما اعترض به على تعريف الخطابي:

اعترض على هذا التعريف بأنه غير مانع من دخول غير الحسن فيه كالصحيح والضعيف :

قال ابن دقيق العيد:

"وهذا الحد صادق على الصحيح أيضا، فيدخل في حد الحسن" وقد اعترض ابن الصلاح بمثل ما اعترض به ابن دقيق العيد. كما اعترض ابن جماعة بقوله: "يرد على هذا الحد ضعيف عرف مخرجه، واشتهر رجاله بالضعف"¹.

2 — تعريف الترمذي:

بين الترمذي مراده بالحسن وهو ما كان حسن الإسناد وفسر حسن الإسناد بما يأتي:

"بأن لا يكون في إسناده متهم بالكذب، ولا يكون شاذًا، ويروى من غير وجه نحوه" فكل حديث كان كذلك فهو عنده حديث حسن².

¹ — المصدر نفسه .

² — ابن رجب : شرح علل الترمذي. 384/1.

اعتراض العراقي على تعريف الترمذي:

انتقد العراقي الترمذي في قوله: "ويروي من غير وجه نحوه" ومعنا أن بعضه بطرق آخر، وقد حسن الترمذي أحاديث لا تروى إلا من وجه واحد كحديث إسرائيل عن يوسف بن أبي بردة عن أبيه عن عائشة: كان رسول الله ﷺ إذا خرج من الخلاء قال: "غفرانك" فإنه قال فيه: حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه، ولا نعرف في الباب إلا حديث عائشة¹.

3 — تعريف ابن الجوزي:

"هو الذي فيه ضعف قريب محتمل ويعمل به"².
والمقصود بقريب محتمل كما وضحه الطيبي بأن الحسن وسط بين الصحيح والضعيف، وقوله: "قريب" أي قريب عخرجه إلى الصحيح محتمل لكون رجاله مستورين³.

4 — مذهب ابن الصلاح في تعريف الحسن:

علق ابن الصلاح على التعاريف السابقة ثم بين ما يراه مناسباً لتعريف الحديث الحسن فقال: "كل هذا مستبهم لا يشفي الغليل، وليس فيما

¹ — السيوطي: تدریب الراوي . 123/1 — 124 .

² — ابن الجوزي: الموضوعات والعقل المتناهية .

³ — السيوطي: تدریب الراوي . 125/1 — 126 .

ذكره الترمذي والخطابي ما يفصل الحسن من الصحيح، وقد أمنت
النظر في ذلك، والبحث جامعا بين أطراف كلامهم ، ملاحظا مواقع
استعمالهم، فتفتح لي واتضح أن الحديث الحسن قسمان:

— أحدهما:

الحديث الذي لا يخلو رجال إسناده من مستور لم تتحقق أهليته، غير أنه
ليس مغفلا كثير الخطأ فيما يرويه، ولا هو متهم بالكذب في الحديث
أي لم يظهر منه تعمد الكذب في الحديث، ولا سبب آخر مفسق
ويكون متن الحديث مع ذلك قد عرف بأن روي مثله أو نحوه من وجه
آخر أو أكثر، حتى اعتضد بمتابعة من تابع راويه على مثله أو بما له من
شاهد، وهو ورود حديث آخر بنحوه، فيخرج بذلك عن أن يكون
شاذًا ومنكرا، وكلام الترمذي على هذا القسم يتزل.

— القسم الثاني :

أن يكون راويه من المشهورين بالصدق والأمانة غير أنه لم يبلغ درجة
رجال الصحيح لكونه يقصر عنهم في الحفظ والإتقان، وهو مع ذلك
يرتفع عن حال من يعد ما ينفرد به من حديثه منكرا، ويعتبر في كل هذا
— مع سلامة الحديث — من أن يكون شاذًا ومنكرا، سلامته من أن
يكون معللا، وعلى القسم الثاني يتزل كلام الخطابي.

فهذا الذي ذكرناه جامع لما تفرق في كلام من بلغنا كلامه في ذلك وكان الترمذي ذكر أحد نوعي الحسن، وذكر الخطابي النوع الآخر مقتصرًا كل واحد منهما على ما رأى أنه يشكل معرضًا عما رأى أنه لا يشكل، أو أنه غفل عن البعض وذهل — والله أعلم — هذا تأصيل ذلك 1. هـ.

5 — تعريف الحافظ ابن حجر :

"هو ما اتصل سنده بنقل العدل الذي خف ضبطه عن مثله إلى منتهاه ، من غير شذوذ ولا علة"².
مثاله:

ما رواه أحمد قال: ثنا يحيى بن سعيد عن بهز بن حكيم حدثني أبي عن جدي قال: قلت: يا رسول الله من أبر؟ قال: "أمك" قال: قلت: ثم من؟ قال: "ثم أمك" قال: قلت: ثم من؟ قال: "أمك" ثم أباك، ثم الأقرب فالأقرب"³.

فهذا الحديث سنده متصل لا شذوذ فيه ولا علة قادحة، حيث لم يقع في هذه السلسلة أي اختلاف بين الرواة، ولا في المتن.

¹ — ابن الصلاح : علوم الحديث . 31 — 32 ، والمقدمة . 29 — 30 .

² — ابن حجر : تروية النظر . 24 .

³ — أحمد : مسند . 5/5 .

وبالنظر في الإسناد نجد: الإمام أحمد وشيخه يحيى بن سعيد وهو القطان إمامان جليلان، ويحيى بن حكيم من أهل الصدق والصيانة وقد وثقه علي بن المديني ويحيى بن معين والنسائي وغيرهم، لكن استشكل العلماء بعض مروياته حتى تكلم فيه شعبة بن الحجاج بسبب ذلك، وهذا لا يسلبه صفة الضبط لكنه يشعر بأنه خف ضبطه، ووالده حكيم وثقه العجلي وابن حبان وقال النسائي: ليس به بأس، فيكون حديثه بهذا حسنا لذاته كما حكم العلماء بذلك بل هو من أعلى مراتب الحسن¹.

أقسام الحديث الحسن :

ينقسم إلى قسمين رئيسيين :

1 - الحسن لذاته :

وهو الذي أشرنا إلى تعريفه قبل قليل، وسمي حسنا لذاته لأن حسنه لم يأتيه من أمر خارجي عنه، وإنما جاءه من ذاته..

ومما يجدر بنا التنبيه إليه ونحن بصدد الحديث عن الحسن لذاته أن هذا الأخير قد يرتقي إلى درجة الصحيح لغيره إذا توبع بمثله، أو بأقوى منه

¹ - نور الدين عتر : منهج النقد في علوم الحديث، 265.

أو بأقل منه مع التعدد، فيزول ما كان يخشى عليه من جهة سوء حفظ
راويه، ويرتفع إلى درجة الصحيح.

ومثال ذلك :

حديث محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن رسول الله —
صلى الله عليه وسلم — قال: " لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك
عند كل صلاة " .

قال ابن الصلاح:

"فمحمد بن عمرو بن علقمة من المشهورين بالصدق والسياسة، لكنه لم
يكن من أهل الإتقان حتى ضعفه بعضهم من جهة سوء حفظه، ووثقه
بعضهم لصدقه وجلالته، فحديثه من هذه الجهة حسن، فلما انضم إلى
ذلك كونه روي من أوجه أخرى¹ زال بذلك ما كنا نخشاه عليه من
جهة سوء حفظه، وانجبر به ذلك النقص اليسير، فصح هذا الإسناد
والتحق بدرجة الصحيح والله أعلم² .

¹ — البخاري كتاب الجمعة، باب: "السواك يوم الجمعة" 31/2، ومسلم، كتاب: الطهارة،
باب: "السواك" 220/1، والترمذي في الطهارة، باب: " ما جاء في السواك " 35/1 . وأبو داود:
كتاب الطهارة، باب: "السواك" 8/1.

² — ابن الصلاح : المقدمة . 22 .

فهذا الحديث روي عن أبي سلمة عن أبي هريرة، وعن زيد بن خالد الجهني وعن عائشة — رضي الله عنهم أجمعين — ، وقد صححه الترمذي عن الأولين وصححه ابن حبان .

وكملاحظة هامة :

أن التمثيل بالحديث السابق ليس على إطلاقه بل مقيد بكونه من رواية محمد بن عمرو عن أبي سلمة، إذ الحديث رواه الشيخان من طريق الأعرج عن أبي هريرة، فهو لذاته من هذا الطريق¹.

2 — الحسن لغيره :

هو الذي يكون في إسناده مستور لم تتحقق أهليته، غير مغفل، ولا كثير الخطأ في روايته، ولا متهم بتعمد الكذب فيها، ولا ينسب إلى مفسق آخر، واعتضد بمتابع أو شاهد، أو هو ما فقد شرطاً من شروط الحسن لذاته وروي من طريق آخر بنحوه وأمکن أن ينحصر ما فيه من نقص كأن يفقد مثلاً شرط "اتصال السند" أو "الضبط" ويروى من وجه آخر متصلاً أو مفيداً للضبط .

أما إذا كان الشرط الذي فقده من الشروط التي لا ينحصر بفقدائها الحديث ككون الراوي متهماً بالكذب أو كان فاسقاً فهنا مهما جاء

¹ — أحمد عمر هاشم : قواعد أصول الحديث . 49 .

الحديث من طرق أخرى فإنه لا ينجر بل يزداد ضعفا لضعفه وذلك لتفرد المتهمين بالكذب بروايته، وعليه نقول ليس كل حديث ضعيف إذا تعددت طرقه يرتقي إلى درجة الحسن¹.

قال ابن الصلاح :

"إنه ليس كل ضعف في الحديث يزول بحجته من وجوه بل ذلك يتفاوت: فمنه ضعف يزيله ذلك بأن يكون ضعفه ناشئا من ضعف حفظ راويه، مع كونه من أهل الصدق والديانة، فإذا رأينا ما رواه قد جاء من وجه آخر عرفنا أنه مما قد حفظه، ولم يختل فيه ضبطه له وكذلك إذا كان ضعفه من حيث الإرسال زال بنحو ذلك، كما في المرسل الذي يرسله إمام حافظ، إذ فيه ضعف قليل يزول بروايته من وجه آخر.

ومن ذلك ضعف لا يزول بنحو ذلك لقوة الضعف وتقاعد هذا الجابر عن جبره ومقاومته، وذلك كالضعف الذي ينشأ من كون الراوي متهما بالكذب أو كون الحديث شاذاً"².

¹ — المصدر نفسه .76.

² — ابن الصلاح : المقدمة . 21 ، وعلوم الحديث . 24 — 25 .

مثال الحسن لغيره :

قال الترمذي:

"حدثنا علي بن حجر حدثنا حفص بن غياث عن حجاج عن عطية عن ابن عمر قال: "صليت مع النبي — صلى الله عليه وسلم — الظهر في السفر ركعتين وبعدها ركعتين"¹.

فهذا السند فيه : الحجاج ابن أرطاة عيب عليه التدليس، وقد خرج له مسلم مقرونا بآخر، وقال أبو حاتم: "إذا قال حدثنا فهو صالح لا يرتاب في صدقه وحفظه"² وقال فيه ابن حجر: "أحد الفقهاء صدوق كثير الخطأ والتدليس"³.

وفيه عطية بن سعد بن جنادة العوفي الذي قال فيه أبو حاتم "يكتب حديثه ضعيف، وقال سالم المرادي كان عطية يتشيع، وقال ابن معين: صالح..."⁴.

فهذا الحديث أصله ضعيف ولكن لما رواه الترمذي نفسه من طريق آخر اعتضد و ارتقى إلى درجة الحسن لغيره، فقال: — أي الترمذي —:

¹ — الترمذي : باب : " ما جاء في التطوع في السفر " 437/2 — 438 .

² — الذهبي : ميزان الاعتدال . 458/1 — 459 .

³ — ابن حجر : تقريب التهذيب . 152/1 .

⁴ — الذهبي : ميزان الاعتدال . 80/3 .

"هذا حديث حسن وقد رواه ابن أبي ليلى عن عطية ونافع عن ابن عمر"¹.

فهذا الطريق الثاني فيه ابن أبي ليلى وهو فقيه جليل لكن تكلم فيه اخذثون من قبل حفظه، ولكن لما تعدد طريق الحديث، تقوى ومن هنا حسنه الترمذي².

مراتب الحسن :

الحسن أيضا على مراتب كالصحيح.

قال الذهبي :

"فأعلى مراتبه: بهز بن حكيم عن أبيه عن جده، وعمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وابن إسحاق عن التيمي وأمثال ذلك مما قيل إنه صحيح، وهو من أدنى مراتب الصحيح، ثم بعد ذلك ما اختلف في تحسينه وتضعيفه كحديث الحارث بن عبد الله، وعاصم بن ضمرة وحجاج بن أرطاة ونحوهم"³.

¹ — الترمذي : السنن . 437/2 — 438 .

² — نور الدين عتر : منهج النقد في علوم الحديث . 271 .

³ — السيوطي : تدريب الراوي . 128/1 .

طريقة البغوي ومصطلحاته في كتابه : "مصايح السنة".

قسم البغوي في كتابه: "مصايح السنة" الأحاديث إلى نوعين :
الصحيح والحسان مريدا بالصحيح ما أخرجه الشيخان أو أحدهما
وبالحسان ما أورده أبو داود والترمذي وأشباههما في تصانيفهم.

قال ابن الصلاح :

"فهذا اصطلاح لا يعرف، وليس الحسن عند أهل الحديث عبارة عن
ذلك، وهذه الكتب تشمل على حسن وغير حسن"¹.

وقال ابن كثير: فهو اصطلاح خاص لا يعرف إلا له، وقد أنكر عليه
النووي ذلك في بعضها من الأحاديث المنكرة"².

تفسير معنى قول الترمذي: حسن صحيح:

إن قول الترمذي وغيره كعلي بن المديني ويعقوب بن شيبة هذا:
حديث حسن صحيح" مما استشكل لأن الحسن قاصر عن الصحيح
فكيف يجتمع إثبات القصور ونفيه في حديث واحد، وقد أجيب عن
ذلك بأجوبة متعددة نردها على النحو الآتي³:

¹ — المقدمة، 23، وعلوم الحديث، 37.

² — مختصر علوم الحديث، 21.

³ — نرى تفصيل ذلك في تدریب الراوي، 129/1—132.

الجواب الأول:

معناه كما يرى ابن الصلاح أنه روي بإسنادين: أحدهما يقتضي الصحة، والآخر يقتضي الحسن فصح أن يقال فيه ذلك أي حسن باعتبار إسناد، صحيح باعتبار آخر.

ولكن رد ابن دقيق العيد عن هذا الجواب بقوله: "يرد على ذلك الأحاديث التي قيل فيها ذلك مع أنه ليس لها إلا مخرج واحد كحديث أخرجه الترمذي من طريق العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة: "إذا بقي نصف شعبان فلا تصوموا" وقال فيه: حسن صحيح لا نعرفه إلا من هذا الوجه على هذا اللفظ" وأجيب على رد ابن دقيق العيد: بأن الترمذي إنما يقول ذلك مريداً تفرد أحد الرواة عن الآخر، لا الفرد المطلق ويوضح ذلك ما ذكره في الفتن من حديث خالد الخذاء عن ابن سيرين عن أبي هريرة يرفعه: "من أشار إلى أخيه بمجديفة فإن الملائكة تلعنه، وإن كان أخاه لأبيه وأمه: الحديث، قال فيه الترمذي: "حسن صحيح غريب" من هذا الوجه، فاستغربه من حديث خالد لا مطلقاً.

— الجواب الثاني:

أجاب ابن الصلاح بجواب ثان يتمثل في: كون المراد بالحسن الحسن اللغوي دون الاصطلاحي كما وقع لابن عبد البر حيث روى في كتاب العلم حديث معاذ بن جبل مرفوعاً: "تعلموا العلم فإن تعلمه لله خشية

وطلبه عبادة" قال ابن عبد البر: "هذا حديث حسن جدا ولكن ليس له إسناد قوي جدا" فأراد بالحسن حسن اللفظ، لأنه من رواية موسى البلقاوي وهو كذاب ينسب إلى الوضع عن عبد الرحيم العمي، وهو متروك.

ولكن اعترض عن هذا ابن دقيق العيد بقوله بأنه يلزم على هذا الجواب أن يطلق على الحديث الموضوع إذا كان حسن اللفظ، وذلك لا يقوله أحد من المحدثين إذا جروا على اصطلاحهم.

ورد ابن حجر هو الآخر على هذا الوجه بأنه يلزم عليه أن كل حديث يوصف بصفة فالحسن تابعه، فإن كل الأحاديث حسنة بليغة ولكن الناظر في تصرف الترمذي يتأكد أنه لا يقصد بالحسن، الحسن اللغوي، وإنما الحسن الاصطلاحي بدليل ما قاله في آخر الجامع: "وما قلنا في كتابنا: "حديث حسن" وإنما أردنا به حسن إسناده عندنا" فقد صرح بأنه أراد حسن الإسناد فانتفى أن يريد الحسن اللغوي.

— الجواب الثالث :

أجاب ابن دقيق بجواب ثالث وهو: أن الحسن لا يشترط فيه القصور عن الصحة إلا حيث انفرد الحسن، أما إذا ارتفع إلى درجة الصحة فالحسن حاصل لا محالة تبعاً للصحة، لأن وجود الدرجة العليا وهي الحفظ والإتقان لا ينافي وجود الدنيا كالصدق، فيصح أن يقال: حسن

باعتبار الصفة الدنيا صحيح باعتبار الصفة العليا، ويلزم من هذا أن كل صحيح حسن وقد روي نحو هذا الجواب عن ابن المواق .

— الجواب الرابع :

أجاب ابن كثير بجواب رابع يتمثل في كون الجمع بين الصحة والحسن درجة متوسطة بين الصحيح والحسن، قال: فما تقول فيه حسن صحيح أعلى رتبة من الحسن ودون الصحيح .
ولكن تعقبه العراقي بأنه تحكم لا دليل عليه وهو بعيد .

— الجواب الخامس:

أجاب ابن حجر بجواب خامس يتمثل في التوسط بين كلام ابن الصلاح، وابن دقيق العيد، فيخص جواب ابن الصلاح ما له إسنادان، وجواب ابن دقيق العيد بالفرد.

— الجواب السادس :

أجاب به ابن حجر بكون الحديث قد يكون صحيحا عند قوم حسنا عند آخرين، ولا يترجح عنده قول واحد منهما أو يترجح لكنه يريد أن يشير إلى كلام الناس فيه فيقول ذلك وكأنه قال: حسن عند قوم صحيح عند قوم، وغاية ما فيه أنه حذف منه حرف التردد لأن حقه أن يقول: حسن أو صحيح وعلى هذا فإن قيل فيه: حسن صحيح يكون

أقل درجة مما قيل فيه صحيح فقط، لأن الجزم لا شك فيه أنه أقوى من التردد . ١. هـ .

حكم الحسن:

قال أبو سليمان الخطابي في معرض كلامه عن الحديث الحسن: "وعليه مدار أكثر الحديث، وهو الذي يقبله أكثر العلماء، ويستعمله عامة الفقهاء".

وهناك من رأى الحسن كالصحيح في الاحتجاج به كالحاكم وابن حبان، وابن خزيمة، مع قولهم بأنه دون الصحيح .

الفصل الثاني

مظان الحديث الحسن وفيه المباحث

الآتية:

المبحث الأول : سنن الترمذي .

المبحث الثاني : سنن أبي داود .

المبحث الثالث : سنن النسائي .

the author's own research, and the book is a valuable addition to the literature on the history of the book.

University of
Cambridge

1998

Dr J. H. Green
Department of English Literature
University of Cambridge
The Old Schools, Cambridge CB2 3RQ
United Kingdom
j.h.green@cam.ac.uk

1998

Dr J. H. Green
Department of English Literature
University of Cambridge
The Old Schools, Cambridge CB2 3RQ
United Kingdom
j.h.green@cam.ac.uk

University of
Cambridge

1998

Dr J. H. Green
Department of English Literature
University of Cambridge
The Old Schools, Cambridge CB2 3RQ
United Kingdom
j.h.green@cam.ac.uk

المبحث الأول

سنن الترمذي

وهذا يقتضي منا التعريف بمؤلفها وبها على النحو الآتي :

أولا : التعريف بالإمام الترمذي :

— اسمه ونسبه ومولده:

هو محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك الترمذي، أبو عيسى النسلمي الضرير ولد بقرية بوج إحدى قرى ترمذ سنة: 209 هـ.

— أقوال العلماء فيه:

قال فيه الذهبي:

"وتفقه في الحديث بالبخاري"، وقال الحافظ عمر بن علك: "مات البخاري فلم يخلف بخراسان مثل أبي عيسى في العلم والحفظ والورع والزهد، بكى حتى عمي وبقي ضريرا سنين"¹.

¹ السمعاني : تذكرة الحفاظ . 2/634.

بعضهم من أصحابنا من كان يفتدى بهم في علم

الحديث² وقال فيه ابن خلكان:

"وهو تلميذ أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، وشاركه في بعض شيوخه"¹ وقال ابن الأثير: "أحد الأئمة الذين يفتدى بهم في علم الحديث"².

شيوخه:

سمع الإمام الترمذي من شيوخ لا يحصون كثرة منهم: إسحاق بن موسى، ومحمد بن غيلان وقتيبة بن سعيد، وسعيد بن عبد الرحمن ومحمد بن بشار وعلي ابن حجر، وأحمد بن منيع، ومحمد بن المثني وسفيان بن وكيع، ومسلم بن الحجاج إلا أنه لم يرو عنه في سننه سوى حديثا واحدا وهو حديث "احصوا هلال شعبان لرمضان"، ومحمد بن إسماعيل البخاري الذي لازمه الترمذي فترة من الزمن، وكان البخاري من بين شيوخه فقد روى عنه حديثين وهما: حديث ابن عباس في قوله تعالى: ﴿ما قطعتم من لينة أو تركتموها قائمة على أصولها فبإذن الله﴾

¹ — وفیات الأعيان . 407/3 .

² — اللباب . 174/ 1 .

[الحشر. 5] ، قال: اللينة : النخلة، قال الترمذي بعد إخراجه في تفسير سورة الحشر سمع مني محمد بن إسماعيل هذا الحديث .
وحديث أبي سعيد: "يا علي لا يحل لأحد أن يجنب في هذا المسجد غيري وغيرك" قال الترمذي بعد إخراجه في تفسير سورة الحشر سمع محمد بن إسماعيل هذا الحديث¹.

تلاميذه:

أخذ عنه العلم خلق كثير منهم: محمد بن أحمد بن محبوب الخبوي راوي الجامع عنه وأبو حامد أحمد بن عبد الله المروزي، والهيثم بن كليب الشاشي ومحمد بن المنذر بن شكر².

تجهيل ابن حزم له:

وصف ابن حزم الإمام الترمذي في محلاه بالجهالة فقال: "ومن محمد بن عيسى بن سورة؟" وقد رد العلماء على ابن حزم، وفندوا زعمه، فقال ابن كثير: "وجاهلة ابن حزم لأبي عيسى الترمذي لا تضره حيث قال في محلاه: "ومن محمد بن عيسى بن سورة؟" فإن جهالته لا تضع من قدره عند أهل العلم بل وضعت من منزلة ابن حزم عند الحفاظ".

وكيف يصح في الأذهان شيء إذا احتاج النهار إلى دليل¹

¹ - المار كقروي: تحفة الأحمدي . 338/1 .

² - أبو زهر: الحديث والمحدثون . 360 .

وقال الذهبي:

"محمد بن عيسى بن سورة الحافظ العلم أبو عيسى الترمذي صاحب الجامع ثقة مجمع عليه، ولا التفاف إلى قول أبي محمد بن حزم فيه في الفرائض في الكتاب: الإيصال إنه مجهول، فإنه ما عرفه، ولا درى بوجود الجامع ولا العلل التي له"².

مؤلفاته :

- 1 — الجامع المشتهر باسم سنن الترمذي.
- 2 — الشمائل النبوية المعروف بشمائل الترمذي.
- 3 — العلل المفرد أو العلل الكبير.
- 4 — العلل الذي في آخر الجامع.
- 5 — الزهد المفرد.
- 6 — الزهد.
- 7 — والتاريخ.
- 8 — أسماء الصحابة.
- 9 — الأسماء والكنى.

¹ — البداية والنهاية. 66/11 — 67 .

² — ميزان الاعتدال. 678/3.

وفاته:

مات رحمه الله في رجب سنة تسع وسبعين ومائتين بترمذ، وكان من
أبناء السبعين².

¹ — انظر مقدمة نور الدين عتر على شرح علل الترمذي لابن رجب. 13 — 14 .

² — الذهبي: ميزان الاعتدال. 678/3، وابن كثير: البداية والنهاية. 66/11 — 67 .

ثانياً: التعريف بسنن الترمذي:

— رواته :

- ذكر الحافظ أبو جعفر بن الزبير في برناجه كما في مقدمة تحفة الأحودي بأن كتاب الترمذي روته عنه ستة أنفس وهم:
- 1 — أبو العباس محمد بن أحمد بن محبوب.
 - 2 — وأبو سعيد الهيثم بن كليب الشاشي.
 - 3 — وأبو ذر محمد بن إبراهيم.
 - 4 — وأبو محمد الحسن بن إبراهيم القطان.
 - 5 — وأبو حامد أحمد بن عبد الله التاجر.
 - 6 — وأبو الحسن الفزاري¹.

— أقوال العلماء في سننه :

قال ابن العربي:

"اعلموا أنار الله أفئدتكم أن كتاب الجعفي هو الأصل الثاني في هذا الباب، والموطأ هو الأول، وعليهما بنى الجميع كالتشيري، والترمذي وليس في قدر كتاب أبي عيسى مثله حلاوة مقطوع، ونفاسة مترع وعذوبة مشرع، وفيه أربعة عشر علماً على فوائده: صنّف ذلك أقرب

¹ — مقدمة تحفة الأحودي. 360/1 - 361.

إلى العمل، وأسند وصحح، وأسقم، وعدد الطرق، وجرح وعدل وأسمى وأكفى، ووصل وقطع، وأوضح المعمول به، والمتروك، وبين اختلاف العلماء في الرد والقبول لآثاره، وذكر اختلافهم في تأويله وكل من هذه العلوم أصل في بابها، وفرد في نصابها، فالقارئ له لا يزال في رياض موفقة، وعلوم متدفقة¹.

وقد وصف الإمام ابن رشيد جامع الترمذي نقلاً عن السيوطي في كتابه: "قوت المغتذي: فقال:

"إن كتاب الترمذي تضمن الحديث مصنفًا على الأبواب، وهو علم برأسه والفقهاء علم ثان، وعلل الحديث، ويشتمل على بيان الصحيح من السقيم، وما بينهما من المراتب علم ثالث، والأسماء والكنى رابع والتعديل والتجريح خامس ومن أدرك النبي — صلى الله عليه وسلم — ممن لم يدركه، ومن أسند عنه في كتابه سادس، وتعدد من روى ذلك الحديث سابع، هذه علومه المحملة، أما التفصيلية فمتعدية، وبالجملة فمتفعته كثيرة، وفوائده غزيرة"².

¹ — عارضة الأحوذى . 5/1 .

² — المباركفوري : مقدمة تحفة الأحوذى . 356/1 .

وقال الترمذي عن جامعه:

"صنفت هذا الكتاب فعرضته على علماء الحجاز والعراق وخراسان
فرضوا به، ومن كان في بيته هذا الكتاب — يعني الجامع — فكأنما في
بيته نبي يتكلم"¹.

أقسام أحاديث سنن الترمذي:

أحاديث جامع الترمذي على أربعة أقسام :

1 — قسم مقطوع بصحته.

2 — وقسم على شرط أبي داود والنسائي.

3 — وقسم أبان عن علته.

4 — وقسم رابع أبان عنه فقال: "ما أخرجت في كتابي هذا حديثاً إلا

حديثاً عمل به بعض الفقهاء سوى حديث "فإن شرب في الرابعة
فاقتلوه" وحديث "جمع الظهر والعصر بالمدينة من غير خوف ولا
سفر"².

الطعن في تصحيح الترمذي للحديث :

ذهب الإمام الذهبي إلى عدم اعتماد العلماء لتصحيح الترمذي مستندا
في ذلك إلى أنه:

¹ — الذهبي : تذكرة الحفاظ. 634/2.

² — اللكنوي: الأجرية الفاضلة. 68 — 69.

1 — قال في ميزان الاعتدال في ترجمة: "كثير بن عبد الله المزني" وأما الترمذي فروى من حديثه: "الصلح جائز بين المسلمين" وصححه فلهذا لا يعتمد العلماء على تصحيح الترمذي .

وقد أورد الذهبي أقوال العلماء في كثير فقال: "قال ابن معين ليس بشيء، وقال الشافعي أبو داود: ركن من أركان الكذب، وضرب أحمد على حديثه، وقال الدارقطني وغيره متروك، وقال أبو حاتم: ليس بالمتين وقال النسائي ليس بثقة وقال مطرف بن عبد الله المدني: رأيتُه وكان كثير الخصومة لم يكن أحد من أصحابنا يأخذ عنه، وقال له ابن عمران القاضي: يا كثير أنت رجل بطل تحاصم فيما لا تعرف وتدعي ما ليس لك، وما نك بينة، فلا تقربني إلا أن تراني تفرغت لأهل البطالة، وقال ابن حبان: له عن أبيه عن جده نسخة موضوعة وقال ابن عدي: عامة ما يرويه لا يتابع عليه¹ .

وقال في ترجمة:

"يحيى بن يمان العجلي"، "يحيى بن يمان عن المنهال بن خليفة والمنهال قال البخاري فيه: فيه نظر عن حجاج بن أرطاة عن عطاء عن ابن عباس أن النبي ﷺ دخل قبرا فأسرج له سراج" حسنه الترمذي مع ضعف ثلاثة فيه: فلا يغتر بتحسين الترمذي فعند المحاققة غالبها ضعاف"² .

¹ — الذهبي: ميزان الاعتدال . 407/3 .

² — الذهبي: ميزان الاعتدال . 416/4 .

وقال في سير أعلام النبلاء:

"جامعه قاض له بإمامته، وحفظه وفقهه، ولكن يترخص في قبول الأحاديث ولا يشدد ونفسه في التضعيف رحو"¹.

تبينه لدرجة أحاديث سننه:

قال الحافظ ابن رجب الحنبلي:

"الترمذي — رحمه الله — خرّج في كتابه الحديث الصحيح الحسن وهو ما نزل عن درجة الصحيح وكان فيه بعض ضعف، والحديث الغريب كما سيأتي:

والغرائب التي خرّجها فيها بعض المناكير، ولا سيما في كتاب الفضائل ولكنه يبين ذلك غالبا، ولا يسكت عنه ولا أعلمه خرّج عن متهم بالكذب متفق على اتهامه حديثا بإسناد منفرد إلا أنه قد يخرج حديثا مرويا من طرق أو مختلفا في إسناده، وفي بعض طرقه متهم، وعلى هذا الوجه خرّج حديث محمد بن سعيد المصلوب، ومحمد بن السائب الكلبي.

نعم قد يخرج عن سيء الحفظ، وعن غلب على حديثه الوهم، ويبين ذلك غالبا ولا يسكت عنه، وقد شاركه أبو داود في التخريج عن كثير

¹ — سير أعلام النبلاء . 276/13 .

من هذه الطبقة مع السكوت على حديثهم كإسحاق بن أبي فروة وغيره" ¹.

بعض شروح سنن الترمذي ²:

- 1 — عارضة الأحوذى لابن العربي (ت 456 هـ) .
 - 2 — المنقح الشذي في شرح الترمذي لأبي الفتح محمد بن محمد بن سيد الناس اليعمرى (ت 734 هـ) .
 - 3 — شرح الترمذي للحافظ ابن رجب الحبلى (ت 795 هـ) .
 - 4 — العرف الشذي على جامع الترمذي لسراج الدين عمر بن رسلان البلقيني (ت 805 هـ) .
 - 5 — قوت المغتذي على جامع الترمذي لجلال الدين السيوطي (ت 911 هـ) .
 - 6 — تحفة الأحوذى شرح جامع الترمذي لأبي العلى محمد بن عبد الرحيم المباركفوري .
- وارتأيت أن أحسن أن ما نُختم به حديثنا عن سنن الترمذي هو ما أنشده الحافظ أبو العباس أحمد بن معدّ بن عيسى التحيبي في مدح سنن الترمذي حيث قال ³:

¹ — شرح علل الترمذي . 395/1 — 397 .

² — نذير حمادو : تيسير مصطلح الحديث . 168/2 .

³ — نور الدين عتر : مقدمته على شرح علل الترمذي لابن رجب . 44/1-45 .

حكت أزهاره زهر النجوم	كتاب الترمذي رياض علم
بألقاب أقيمت كالرسوم	به الآثار واضحة أيننت
نجوما للخصوص وللعموم	فأعلاها الصحاح وقد أنارت
وقد بان الصحيح من السقيم	ومن حسن يليها أو غريب
معلمه لطلاب العلوم	فعلله أبو عيسى مينا
تخيرها أو لو النظر السليم	وطرزه بأراء صحاح
وأهل الفضل والنهج القويم	من العلماء والفقهاء قدما

المبحث الثاني

سنن أبي داود

وهذا يقتضي منا التعريف بمؤلفها وبها على النحو الآتي :

أولاً: التعريف بالإمام أبي داود:

— اسمه ونسبه :

هو سليمان بن الأعمش بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمر بن عمران السجستاني الأزدي، فهو عربي من الأزد، وإن نسب إلى سجستان إحدى مدن خراسان .

— شيوخه :

تلمذ أبو داود على شيوخ كثير، لا يحصون عدداً نذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر: أحمد بن حنبل، وعبد الله بن مسلمة القعقبي، وعثمان بن

استقينا هذه المعلومات من المصادر الآتية :

تاريخ بغداد. 55/9، وما بعدها، ولغريب التهذيب. 149/4، وما بعدها، وتذكرة الحفاظ. 592/2، وما بعدها، وحقبة الأحرزي: المقدمة، وسير أعلام النبلاء. 203/13، وما بعدها، وأبو داود حياته وسننه. 33، وما بعدها لتدكتور محمد الصباغ .

أبي شيبه ويحيى بن معين ومسدد بن مسرهد، وقتيبة بن سعيد الثقفي
وزهير بن حرب، وإسحاق بن راهويه، وغيرهم من فطاحلة العلم في
تلك الفترة الزمنية الحافلة بالعلم والعلماء.

مكانته العلمية:

سوف نستشف مكانة أبي داود العلمية من خلال سردنا لهذه الواقعة
التي حدثت له مع الأمير أبي أحمد الموفق.

قال أبو بكر بن جابر خادم أبي داود: كنت معه ببغداد، فصلينا المغرب
إذ قرع الباب، ففتحته، فإذا خادم يقول: هذا الأمير أبو أحمد الموفق
يستأذن، فدخلت إلى أبي داود، فأخبرته بمكانه، فأذن له، فدخل، وقعد ثم
دخل عليه أبو داود، وقال: ما جاء بالأمير في مثل هذا الوقت؟، فقال:
خلال ثلاث، فقال: وما هي؟، قال: " تنتقل إلى البصرة، فتنحدها وطنا
ليرحل إليك طلبية العلم من أقطار الأرض، فتعمر بك، فإنها قد حربت
وانقطع عنها الناس لما جرى عليها من محنة الزنج، فقال: هذه واحدة
هات الثانية: قال: وتروي لأولادي كتاب السنن، فقال: نعم، هات
الثالثة، قال: وتفرد لهم مجلسا للرواية، فإن أولاد الخلفاء لا يقعدون مع
العامة، فقال: أما هذه فلا سبيل لي إليها، لأن الناس شريفهم، و
وضيعهم في العلم سواء...".

قال ابن جابر :

"فكانوا يحضرون بعد ذلك ويقعدون ويضرب بينهم وبين الناس ستر،
فيسمعون مع العامة".

— أقوال العلماء فيه :

إن ثناء العلماء ومدحهم لأبي داود كثير جدا، نحاول في هذه العجالة،
سرد باقة من هذه الأقوال على النحو الآتي :
قال إبراهيم الحربي، ومحمد بن إسحاق الصنعائي: "لئن لأبي داود
الحديث، كما لئن لداود الحديد".

وقد أنشد أبو طاهر السلفي في حقه :

لأن الحديث وعلمه بكماله	لإمام أهليه إلى داود
مثل الذي لأن الحديد وسبكه	لنبي أهل زمانه داود

وقال موسى بن هارون: "خلق أبو داود في الدنيا للحديث، والآخرة
للجنة، وما رأيت أفضل منه".

وقال الذهبي:

"بلغنا أن أبا داود كان من العلماء العاملين حتى إن بعض الأئمة قال:
كان أبو داود يشبه بأحمد بن حنبل في هديه ودلّه وسمته، وكان أحمد

يشبه في ذلك بوكيع، وكان وكيع يشبه في ذلك بسفيان، وسفيان منصور، ومنصور بإبراهيم، وإبراهيم بعلقمة، وعلقمة بعبد الله بن مسعود، وقال علقمة: كان ابن مسعود يشبه بالنبي ﷺ في هديه ودله".

وقال أحمد بن محمد بن الليث:

جاء سهل بن عبد الله التستري إلى أبي داود السجستاني، فقيل: يا أبا داود: هذا سهل بن عبد الله جاءك زائراً، قال: فرحب به وأجلسه فقال له سهل: يا أبا داود لي إليك حاجة، قال: وما هي؟، قال: حتى تقول قد قضيتها مع الإمكان، قال: قد قضيتها مع الإمكان، قال: اخرج لي لسانك الذي حدثت به أحاديث رسول الله ﷺ حتى أقبله، قال: أخرج إليه لسانه فقبله".

— مؤلفاته:

أثرى الخزانة الإسلامية بالعديد من المؤلفات التي لا غنى لطلبة العلم عنها، والتي منها:

1 — السنن.

2 — المراسيل.

3 — مسائل الإمام أحمد.

4 — الناسخ والمنسوخ.

5 — رسالته لأهل مكة في وصف سننه.

- 6 — الرد على القدرية.
- 7 — ما انفرد به أهل الأمصار.
- 8 — مسند مالك.
- 9 — معرفة الأوقات.
- 10 — دلائل النبوة.
- 11 — إجاباته عن سؤالات أبي عبيد الآجري.
- 12 — دلائل النبوة.
- 13 — أخبار الخوارج.
- 14 — الدعاء.
- 15 — معرفة الإخوة والأخوات.
- 16 — البعث والنشور.
- 17 — الزهد.
- 18 — الآداب الشرعية.
- 19 — المسائل التي حلف عليها الإمام أحمد.

تلاميذه :

إن تلاميذه لا يحصون كثرة نذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر:
كل من الأئمة الترمذي، والنسائي، وأبي بكر الخلال، وأبي
عوانة... وغيرهم.

أما أشهر تلاميذه الذين رووا عنه السنن فعددهم سبعة وهم :

- 1 — أبو علي محمد بن أحمد اللؤلؤي.
- 2 — أبو بكر محمد بن داسة.
- 3 — أبو عمرو أحمد بن علي الصوفي.
- 4 — علي بن الحسن بن العبد.
- 5 — أبو سعيد أحمد بن محمد بن زياد بن الأعرابي.
- 6 — أبو أسامة محمد بن عبد الملك الرؤاسي.
- 7 — أبو سالم محمد بن سعيد الجلودي.

— وفاته:

بعد هذا العمل الدؤوب طلبا وتأليفا و نشرًا للعلم فاضت روحه الطاهرة إلى بارئها بمدينة البصرة في السادس عشر من شوال سنة: 275 هـ فجزاه الله عن الإسلام خير الجزاء.

ثانيا: التعريف بسنن أبي داود :

عدد أحاديثه:

قال أبو داود: ولعل عدد الذي في كتابي من الأحاديث قدر (4800) حديث، ونحو ستمائة (600) حديث من المراسيل¹ .

ملاحظة :

إن سنن أبي داود ذات نسخ متعددة وروايات كثيرة أتمها رواية أبي بكر بن داسة، والمتصلة الآن بالسماع رواية أبي علي اللؤلؤي² .

أقوال بعض العلماء في سننه:

قال ابن الأعرابي:

"لو أن رجلا لم يكن عنده شيء من كتب العلم إلا المصحف الذي فيه كلام الله تعالى، ثم كتاب أبي داود لم يحتج معهما إلى شيء من العلم البتة"³ .

¹ - رسالة أبي داود لأهل مكة، 32.

² - السيوطي: تدريب الرواي، 137/1 .

³ - الخطابي: معالم السنن، 12/1، وما بعدها، وأحمد بن عبد الرحمن البنا السماعي: تقدمته لسنن

أبي داود، 7-8 .

وقال أبو حمد الخطابي:

"اعلموا رحمكم الله تعالى أن كتاب السنن لأبي داود شريف، لم يصنف في علم الدين كتاب مثله، وقد رزق القبول من كافة الناس فصار حكما بين فرق العلماء وطبقات الفقهاء على اختلاف مذاهبهم فلكل منه ورد ومنه شرب، وعليه معول أهل العراق وأهل مصر وبلاد المغرب، وكثير من أقطار الأرض..."¹.

وقال أبو عبد الله بن مخلد:

"كان أبو داود يفي بمذاكرة ألف حديث، فلما صنف كتابه السنن وقرأه على الناس صار كتابه لأصحاب الحديث كالمصحف يتبعونه ولا يخالفونه"².

وقال محمد بن صالح الهاشمي:

"قال لنا أبو داود أقمت بطرسوس عشرين سنة أكتب المسند فكتبت أربعة آلاف حديث. ثم نظرت فإذا مدار الأربعة آلاف على أربعة أحاديث لمن وفقه الله تعالى: فأولها: حديث "الحلال بين والحرام بين"

¹ — الخطابي: معالم السنن، 12/1، وما بعدها، وأحمد بن عبد الرحمن البنا الساعاني: تقدمته لسنن

أبي داود. 7—8.

² 55، 2 — الساعاني: مقدمته على سنن أبي داود. 6.

وثانيها: حديث: "إنما الأعمال بالنيات" وثالثها: "إن الله طيب لا يقبل إلا طيباً" ورابعها: "من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه"¹.

طريقة أبي داود في السنن :

سوف نتعرض لطريقته في سننه على النحو الآتي ملخصة من رسالته لأهل مكة في وصف سننه² :

1 — من منهجه في الترجيح والاختيار بين الأحاديث إذا روي الحديث من وجهين أحدهما أقوى إسناداً والآخر صاحبه أقدم في الحفظ فإنه يرجح حديث الأقدم في الحفظ، وعدد الأحاديث التي في سننه من هذا النوع قليلة جداً إذ لا يرى أبو داود منها في كتابه عشرة أحاديث.

2 — لا يكثر من سرد الأحاديث في الأبواب إذ قد يكتب في الباب حديثاً أو حديثين لأنه أراد بذلك الاختصار قرب منفعته وعدم السآمة من قراءته، ورغم هذا فإنه في بعض الأحيان قد نلاحظ إكثاره من الأحاديث في بعض الأبواب إذا كانت لديه أحاديث صحيحة كثيرة .

3 — اختصاره للأحاديث الطويلة خوفاً من عدم فهم موضع الفقه منها.

² — رسالة أبي داود لأهل مكة . 21 — 35 ملخصاً .

4 — أنه يحتاج بالمراسيل فيها وذلك عند عدم وجوده للمسند، ورغم احتجاجة بالمرسل فإنه يقول: وليس هو مثل المتصل في القوة.

5 — أنه بين بأنه ليس في كتابه الذي صنفه حديث عن رجل متروك.

6 — أنه يبين الحديث المنكر إذا ورد في سننه .

7 — بين بأن أحاديث سننه أصول للمسائل الفقهية المتداولة عن الثوري ومالك والشافعي .

8 — كما بين بأن أحاديث سننه مشاهير وأنه لا يحتاج بحديث غريب ولو كان من رواية الثقات كمالك ويحيى بن سعيد والثقات من أئمة العلم .

9 — أن في كتابه الأحاديث المرسلة والمدلسة ولا يلجأ لذلك إلا إذا لم توجد الصحاح عند عامة أهل العلم على معنى أنه متصل وعدد الأحاديث التي في سننه من هذا القبيل قليلة جداً، كما نص على ذلك .

10 — اقتصر أبو داود في سننه على الأحكام ولذا لم يصنف فيها كتب الزهد وفضائل الأعمال وغيرها .

فقال: "فهذه الأربعة آلاف وثمانمائة كلها في الأحكام فأما أحاديث كثيرة في الزهد والفضائل وغيرها من غير هذا الوجه لم أخرجها". ١ هـ

11 — أن ما يسكت عنه قال فيه: "وما لم أذكر فيه شيئاً فهو صالح، وبعضها أصح من بعض، وهذا لو وضعه غيري لقلت أنا فيه أكثر".
من خلال مقولته هذه يتضح لنا أن ما سكت عنه أبو داود صالح، وهذه العبارة تحتمل صلاحيته للاحتجاج كما تحتمل صلاحيته للاعتبار كما أشار لذلك السيوطي¹.

ولكننا نجد بعض العلماء يذهبون إلى أن ما سكت عنه أبو داود فهو حسن متمسكين في ذلك بما أورده ابن كثير في مختصره لعلوم الحديث من أن أبا داود قال: "وما سكت عنه فهو حسن"².

ولكن نقول:

إن هذه الرواية شاذة كما نبه على ذلك الأستاذ عبد الفتاح أبو غدة حيث قال: "الظاهر أن هذه الرواية شاذة ضعيفة، والرواية الصحيحة" فهو صالح" كما جاءت في رسالته ونقلها عنه الجرم الغفير من الحفاظ

¹ — تدريب الراوي . 135/1 .

² — اختصار علوم الحديث . 20 .

الجهابذة كابن الصلاح¹ والنووي²، والعراقي³، وغيرهم، ولم يذكروا سواها⁴.

هذا إضافة إلى قول أبي داود نفسه في وصف أحاديث سننه: "وما كان فيه وهن شديد فقد بينته". بمعنى أنه يفهم منه أن الذي يكون فيه وهن غير شديد لم يبينه.

هذا وأن أبا داود يخرج أحاديث الضعفاء في الأصول محتجا بما كأحاديث الليث بن أبي سليم، ويزيد بن أبي زياد، ومجالد بن سعيد ومن هنا يتبين أن جميع ما سكت عنه أبو داود لا يكون من قبيل الحسن الاصطلاحي، بل هو على أقسام .

— القسم الأول :

وهو ما كان في الصحيحين أو على شرط الصحة .

— القسم الثاني :

ما كان من قبيل الحسن لذاته .

— القسم الثالث :

ما كان من قبيل الحسن إذا اعتضد .

¹ — علوم الحديث . 36 .

² — التقريب — بالتدريب . 134/1 .

³ — التبيصرة والتذكرة . 95/1 .

⁴ — الأحذب : أسباب اختلاف المحدثين . 689/2 .

وهذان القسمان متواجدان بكثرة في كتابه.

— القسم الرابع:

ما كان ضعيفا لكنه من رواية من لم يجمع على تركه غالبا.

وكل هذه الأقسام الأربعة تصلح للاحتجاج بها عنده¹.

كما نقل ابن منده عنه أنه يخرج الحديث الضعيف إذا لم يجد في الباب

غيره وأنه أقوى عنده من رأي الرجال.

وكذلك قال ابن عبد البر:

"كل ما سكت عليه أبو داود فهو صحيح عنده لا سيما إذا كان لا

يذكر في الباب غيره" ثم بين ابن حجر بأنه روى نحوه من هذا عن الإمام

أحمد أيضا، فيما نقله ابن المنذر عنه أنه كان يحتج بعمر بن شعيب عن

أبيه عن جده إذا لم يكن في الباب غيره، وأصرح من هذا ما حكاه العز

بن كادش أنه قال — أي أحمد — لابنه: "لو أردت أن أقتصر على ما

صح عندي لم أرو من هذا المسند إلا الشيء بعد الشيء، ولكنك يا بني

تعرف طريقي في الحديث أنني لا أخالف ما يضعف إلا إذا كان في

الباب شيء يدفعه"، هذا وقد قال عبد الله بن الإمام أحمد: سمعت أبي

يقول: "لا تكاد ترى أحدا ينظر في الرأي إلا وفي قلبه دغل، والحديث

الضعيف أحب إلي من الرأي" وقال — أي عبد الله — : فسألته عن

¹ — ابن حجر : النكت . 435/1 .

الرجل يكون ببلد لا يجد فيها إلا صاحب حديث لا يدري صحيحه من سقيمه، وصاحب رأي، فمن يسأل؟، قال: "يسأل صاحب الحديث ولا يسأل صاحب الرأي".

ثم علق ابن حجر على صنيع الإمام أحمد بقوله: "فهذا نحو ما حكى عن أبي داود ولا عجب فإنه كان من تلامذة الإمام أحمد، فغير مستنكر أن يقول قوله، بل حكى النجم الطوفي عن العلامة تقي الدين بن تيمية أنه قال: "اعتبرت مسند أحمد فوجدته موافقا لشرط أبي داود"¹.

بل إن ابن تيمية يرى أن شرط أحمد أجود من شرط أبي داود، ولذا نجده يقول: "ولهذا نزه أحمد مسنده عن أحاديث جماعة يروي عنهم أهل السنن كأبي داود والترمذي مثل مشيخة: كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف المزني عن أبيه عن جده، وإن كان أبو داود يروي في سننه منها، فشرط أحمد في مسنده أجود من شرط أبي داود في سننه"².
ومن هنا تتضح لنا ضعف طريقة من يحتج بكل ما سكت عنه أبو داود وذلك لكونه يخرج أحاديث جماعة من الضعفاء في الاحتجاج، ويسكت عنها كابن لهيعة، وصالح مولى التوأمة، وعبد الله بن محمد بن عقيل وموسى بن وردان، وسلمة بن الفضل، ودلم بن صالح وغيرهم.

¹ — ابن حجر: النكت، 436/1 — 438، والصنعاني: توضيح الأفكار، 197/1 — 198.

² — التوسل والوسيلة، 82.

ثم علق ابن حجر على ذلك بقوله:

" فلا ينبغي للناقد أن يقلده في السكوت على أحاديثهم، و يتابعه في الاحتجاج بهم، بل طريقه أن ينظر هل لذلك الحديث متابع فيعتضد به أو هو غريب، فيتوقف فيه؟ لاسيما إذا كان مخالفا لرواية من هو أوثق منه، فإنه ينحط إلى قبيل المنكر.¹

— القسم الخامس :

أنه قد يخرج لمن هو أضعف من هؤلاء بكثير كالحارث بن وجيه وصدقة الدقيقي، وعثمان بن واقد العمري، ومحمد بن عبد الرحمن البيلساني وأبي جناب الكلبي، وسليمان بن أرقم، وإسحاق بن عبد الله بن أبي فروة وأمثالهم من المتروكين.²

— القسم السادس :

ما فيه من الأسانيد المنقطعة وأحاديث المدلسين بالعنينة، والأسانيد التي فيها من أجمت أسماؤهم فلا يتجه الحكم لأحاديث هؤلاء بالحسن، من أجل سكوت أبي داود، لأن سكوته تارة يكون اكتفاء بما تقدم له من الكلام في ذلك الراوي في نفس كتابه، وتارة يكون لذهول منه، وتارة يكون لشدة ضعف ذلك الراوي، واتفاق الأئمة على طرح روايته كأبي الجويرث، ويحيى بن العلاء وغيرهما، وتارة يكون من اختلاف الرواة

¹ ابن حجر: السكت. 436/1-438، والصنعاني: توضيح الأفكار. 197/1-198.

² — السكت. 439/1-440، توضيح الأفكار. 198/1-199.

عنه، وهو الأكثر، إذ نجد في رواية أبي الحسن بن العبد عنه من الكلام على جماعة من الرواة والأسانيد، ما ليس في رواية اللؤلؤي، وإن كانت روايته أشهر¹.

ومن أمثلة ذلك ما رواه من رواية الحارث بن وجيه قال: حدثنا مالك بن دينار عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: "إن تحت كل شعرة جنابة فاغسلوا الشعر وانقوا البشر" ..

فإنه تكلم عليه في بعض الروايات فقال: "الحارث بن وجيه حديثه منكر وهو ضعيف²، وفي بعضها اقتصر على بعض هذا الكلام، وفي بعضها لم يتكلم فيه³.

هذا إضافة إلى أنه قد يتكلم عن الحديث البالغ الضعف خراج السنن ويسكت عنه فيها⁴، إضافة إلى سكوته عن الأحاديث التي في إسناده انقطاع أو إهمام ففي سننه منها مجموعة كبيرة من الأحاديث منها: ما روي من طريق أبي التياح قال: حدثني شيخ قال: لما قدم عبد الله ابن عباس البصرة فكان يحدث عن أبي موسى، فكتب عبد الله إلى أبي موسى يسأله عن أشياء، فكتب إليه أبو موسى: إني كنت مع رسول الله

¹ - المصدران السابقان.

² - أبو داود : كتاب: الظهارة، باب: "الغسل من الجنابة". 39/1.

³ - ابن حجر : النكت . 441/1.

ﷺ ذات يوم، فأراد أن يقول، فأتى دمناء في أصل جدار، فبال، ثم قال ﷺ : "إذا أراد أحدكم أن يقول فليرتد لبقوله موضعاً"¹.

فأبو داود لم يتكلم عنه في جميع الروايات الواردة عنه، وفيه هذا الشيخ المبهم، هذا زيادة عن الأحاديث التي سكت عنها أبو داود، وفيها من العلل التي تمنع من الاحتجاج بها².

قال الحافظ ابن حجر معلقاً عن كل ما سبق:

"فالصواب عدم الاعتماد على مجرد سكوتها لما وصفنا أنه يحتاج بالأحاديث الضعيفة، ويقدمها على القياس، إن ثبت ذلك عنه، والمعتمد على مجرد سكوتها لا يرى الاحتجاج بذلك فكيف يقلده فيه؟"³.

والخلاصة أنه يتحصل لدينا من خلال ما سبق ما يأتي:

- 1 — أنه يخرج الحديث الضعيف إذا لم يكن في الباب غيره.
- 2 — أن ما لم يكن فيه وهن شديد لا يبينه .
- 3 — أنه قد يخرج أحاديث من كان ضعيفاً محتجاً بها شريطة أن لا يكون مجتمعا على تركه .
- 4 — أنه يخرج أحاديث جماعة من الضعفاء ويسكت عنها .

¹ — أبو داود : كتاب : الطهارة، باب : "الرجل يتبول لبقوله" 2/1 .

² — ابن حجر : النكت . 443/1 .

³ — ابن حجر : النكت . 443/1 .

5 — أنه قد يسكت عن الراوي الضعيف اكتفاء بتضعيفه له في موطن آخر من سننه .

6 — أنه قد يسكت عن أحاديث الضعفاء لذهول منه .

7 — أنه قد يسكت عن أحاديث الراوي الضعيف، وذلك لاتفاق الأئمة على طرح روايته .

8 — أنه قد يتكلم عن الحديث بالضعف في بعض الروايات ويسكت عنه في البعض الآخر .

9 — أنه قد يتكلم عن الحديث البالغ الضعف خارج السنن ويسكت عنه فيها .

10 — أنه يسكت في بعض الأحيان عن الأحاديث التي في إسناده انقطاع أو إبهام .

11 — أنه يسكت في بعض الأحيان عن أحاديث فيها علل تمنع من الاحتجاج بها .

فإذا كان هذا هو شأن أبو داود في سننه فإننا نقول إن ما ذهب إليه بعض العلماء إستنادا لما نقله ابن كثير من تحسين كل ما سكت عنه أبي داود غير وجيه، بل نقول إن أبا داود قد يسكت عن الحديث ويكون صحيحا وقد يكون حسنا وقد يكون ضعيفا، ولا نحكم بتحسين كل ما سكت عنه على الإطلاق، وإنما ينبغي الكشف والتبع للوصول لدرجة الحديث .

المبحث الثالث

ستن النسائي

وهذا يقتضي منا التعريف بمؤلفها وبها على النحو الآتي:

أولاً : التعريف بالنسائي :

— اسمه ونسبه ومولده :

هو الحافظ أبو عبد الرحمن أحمد بن علي بن شعيب بن سنان بن بجر بن دينار الخراساني النسائي، المولود سنة خمس عشرة ومائتين للهجرة¹.

— أقوال العلماء فيه :

قال ابن كثير:

"وكان في غاية الحسن وجهه كأنه قنديل"²، وقال الذهبي: "كان شيخاً مهيّباً مليح الوجه، ظاهر الدم، حسن الشيبة... وكان نضر الوجه مع كبر السن"¹.

¹ — ابن خلكان: وفیات الأعيان، 71/1، المختصر في تاريخ البشر، 86/3، والبداية والنهاية، 123/11.

... ابن كثير: البداية والنهاية، 124/11.

وقال ابن عدي: "سمعت منصوراً الفقيه وأبا جعفر الطخاوي يقولان: "أبو عبد الرحمن إمام من أئمة المسلمين"².

وقال ابن طاهر:

"سألت سعيد بن علي الزنجاني عن رجل، فوثقه، فقلت: قد ضعفه النسائي، فقال: يا بني: إن لأبي عبد الرحمن شرطاً في الرجال أشد من شرط البخاري ومسلم فقال الذهبي: ضحك فإنه لين جماعة من رجال صحيحي البخاري ومسلم"³.

وقال المزي:

"أحد الأئمة المبرزين والحفاظ المتقنين والأعلام المشهورين طاف البلاد..."⁴

¹ - سير أعلام النبلاء، 127/14 - 128.

² - الكامل، 146/1.

³ - سير أعلام النبلاء، 131/14.

⁴ - تهذيب الكمال، 329/1.

وقال محمد بن مظفر الحافظ

" سمعت مشايخنا بمصر يصفون اجتهاد النسائي في العبادة بالليل والنهار
وإنه خرج إلى الغزو مع أمير مصر ومن شهامته، وإقامته السنن المأثورة
في فداء المسلمين، واحترازه من مجالس السلطان الذي خرج معه
والانبساط في المآكل، وإنه لم يزل ذلك دأبه إلى أن استشهد بدمشق من
جهة الخوارج " ¹.

شيوخه :

روى في سننه الصغرى عن (334) شيخا وفي غيرها عن (114)
فيكون مجموع من روى عنه (448) شيخا وقد سرد الحافظ الذهبي
في سير أعلام النبلاء منهم (70) شيخا، وهم على طبقات .

فمن سمع منهم بخراسان:

قتيبة بن سعيد وعلي بن خرشم وعلي بن حجر.

ومن سمع منهم بالبصرة:

عباس بن عبد العظيم العنبري، ومحمد بن المثني، ومحمد بن بشار
المعروف ببندار وعمرو بن علي.

ومن سمع منهم بمصر :

¹ — النهي : تذكرة الحفاظ . 700/2 — 701 .

يونس بن عبد الأعلى، وأحمد بن عبد الرحمن بن وهب وأصحاب
الثليث بن سعد وغيرهم .

وَمَنْ سَمِعَ مِنْهُمْ بِبَغْدَادَ :

محمد بن إسحاق الصنعائي وعباس بن محمد الدوري وأحمد بن منيع
وغيرهم¹ .

— تلاميذه :

أحصى له الحافظ المزي (57) تلميذا وراويا²، ومن أشهر الأعلام الذين
رووا عنه من الأئمة المعروفين من أصحاب المصنفات المشهورة :

1 — أبو عوانة الإسفرائيني (ت 316 هـ) في صحيحه .

2 — أبو جعفر الطحاوي (ت 321 هـ) في مشكل الآثار .

3 — أبو القاسم الطبراني وقد روى عنه السنن .

4 — أبو أحمد بن عدي (ت 356 هـ) في كتابه الكامل .

5 — أبو جعفر النحاس (ت 338 هـ) في كتاب معاني القرآن
الكريم .

6 — أبو حاتم محمد بن حبان البستي (ت 354 هـ) .

7 — أبو جعفر العقيلي (ت 322 هـ) .

8 — أبو سعيد بن يونس (ت 347 هـ) .

— مقدمة تحقيق منن النسائي . 46/1 — 47 .

— تذييل الكمال . 329/1 — 333 .

وآخر من روى عنه: أبيض بن محمد بن أبيض الفهري المصري(ت
377 هـ) فإنه روى عنه مجلسين¹.

مؤلفاته:

أثرى الخزانة الإسلامية بالعديد من المؤلفات أهمها :

- 1 — إملأته الحديثية.
- 2 — تسمية فقهاء الأمصار من أصحاب رسول الله — صلى الله عليه وسلم — ومن بعده من أهل المدينة.
- 3 — تسمية من لم يرو عنه غير رجل واحد.
- 4 — التمييز.
- 5 — الجرح والتعديل.
- 6 — جزء من حديث عن النبي — صلى الله عليه وسلم — .
- 7 — حديث قتيبة بن سعيد عن أبي عوانة.
- 8 — خصائص علي.
- 9 — ذكر من حدث عنه ابن أبي عروبة ولم يسمع منه.
- 10 — ذكر المدلسين.
- 11 — الرباعيات من كتاب السنن المأثورة.
- 12 — السنن الصغرى.

¹ — مقدمة تحقيق سنن النسائي. 49/1.

- 13 — السنن الكبرى.
- 14 — شيوخ الزهري.
- 15 — شيوخ الفضيل بن عياض.
- 16 — الضعفاء والمتروكون.
- 17 — الطبقات.
- 18 — عمل اليوم والليلة.
- 19 — فضائل القرآن.
- 20 — الكنى.
- 21 — مسند حديث ابن جريج.
- 22 — مسند حديث الزهري بعلمه والكلام عليه.
- 23 — مسند حديث سفيان الثوري.
- 24 — مسند حديث شعبة بن الحجاج.
- 25 — مسند حديث شعبة وسفيان مما رواه شعبة ولم يروه سفيان أو رواه سفيان ولم يروه شعبة من الحديث والرجال وهو "الاعراب".
- 26 — مسند حديث الفضيل بن عياض وداود الطائي ومفضل بن مهلهل الضبي.
- 27 — مسند حديث مالك بن أنس.
- 28 — مسند حديث يحيى بن القطان.
- 29 — مسند علي بن أبي طالب.
- 30 — مسند منصور بن زاذان النواسطي.

- 31 — معجم شيوخه.
32 — معرفة الإخوة والأخوات من العلماء والرواة.
33 — مناسك الحج¹.

وفاته :

بعد هذا العمل الدؤوب والجهود المتواصلة طلبا ونشرا للعلم وتأليفا
فاضت روحه إلى بارئها في شعبان سنة : 303 هـ².

¹ — مقدمة تحقيق سنن النسائي، 65/1 — 67 .

² — الذهبي : سير أعلام النبلاء، 132/14 — 133 .

ثانيا : التعريف بسنن النسائي (المتجي) :

عدد أحاديثها :

بلغت عدد أحاديثها حسب النسخة التي حققها مكتب تحقيق التراث الإسلامي بدار المعرفة ببيروت : (5774) حديثا .

— أقوال العلماء في سننه :

قال أبو يعلى الخليلي:

"... وكتابه يضاف إلى كتاب البخاري ومسلم وأبي داود... ويعتمد على قوله في الجرح والتعديل، وكتابه في السنن مرضي¹ .

وقال القاسم بن يوسف التجيبي في برنامجه:

"وهذا الكتاب أحد الكتب المعتمدة المشتهرة لأئمة الحديث — رحمهم الله — وقد انتقاه مصنفه، وانتقى رجال إسناده، فكان يترك الإسناد العالي إذا وقع في قلبه منه شيء، ويأتي بالإسناد الذي ليس في قلبه منه شيء، وإن كان نازلا"² .

¹ — الارشاد. 436/1 .

² — البرنامج. 116 .

وقال الشوكاني:

"وله — أي للنسائي — مصنفات كثيرة في الحديث والعلل منها "السنن" وهي أقل السنن الأربعة بعد الصحيح حديثا ضعيفا"¹.

وقال ابن رشيد:

"كتاب النسائي أبدع الكتب المصنفة في السنن تصنيفا، وأحسنها تصنيفا، وكان كتابه جامع بين طريقي البخاري ومسلم، مع حفظ كبير في بيان العلل، وفي الجملة فكتاب النسائي أقل الكتب بعد "الصحيحين" حديثا ضعيفا ورجلا مجروحا، ويقاربه كتاب أبي داود وكتاب الترمذي"².

رواة السنن الصغرى (المجتبي): رواها عن الإمام النسائي كل من :

1 — أحمد بن محمد بن إسحاق بن السني (ت 364 هـ) سمع من النسائي سنة: 302 هـ .

2 — ابن الإمام النسائي : عبد الكرم (ت 344 هـ) .

3 — وليد الصوفي: أبو بكر: محمد بن القاسم الصوفي المصري الزاهد المعروف بوليد .

هؤلاء رواة المجتبي وقد روى عن كل واحد منهم جمع من الرواة.

¹ — المبار كفوري : مقدمة تحفة الأحوذى، 131/1 .

² — ابن حجر : النكت، 278/1، واللكوني: الأجوبة الفاضلة، 75 .

أما رواة السنن الكبرى فكثيرون منهم :

- 1 — ابن سيار القرطبي (ت 327 هـ).
- 2 — ابن الإمام الطحاوي علي بن أبي جعفر الطحاوي (ت 351 هـ).
- 3 — حمزة الكناي (ت 357 هـ).
- 4 — ابن الأحمر (ت 358 هـ).
- 5 — الإمام الطبراني (ت 360 هـ).
- 6 — بن حيويه النيسابوري (ت 366 هـ).
- 7 — أبو علي الأسيوطي (ت 361 هـ وقيل 372 هـ).
- 8 — ابن رشيح العسكري (ت 370 هـ).
- 9 — أبو بكر بن المهندس المصري (ت 385 هـ).
- 10 — أبو هريرة بن أبي العصام العدوي.
- 11 — ابن أبي تمام.
- 12 — ابن أبي هلال.
- 13 — أبو أحمد الزيات.
- 14 — أبو محمد عبد الله بن الحسن المصري.
- 15 — أبو الحسن الجرجاني.
- 16 — أبو الطيب ابن الفضل.

بعض مميزات سنن النسائي:

1 — قال الحافظ أبو الفضل بن طاهر في شروط الأئمة الستة: كتاب

أبي داود والنسائي ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

— القسم الأول:

الصحيح المخرج في الصحيحين:

— القسم الثاني:

صحيح على شرطهما وقد حكى أبو عبد الله بن منده أن شرطهما إخراج أحاديث أقوام لم يجمع على تركهم إذا صح الحديث باتصال الإسناد من غير قطع أو إرسال، فيكون هذا القسم من الصحيح إلا أن طريقه لا يكون طريق ما أخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما بل طريقه طريق ما ترك البخاري ومسلم من الصحيح.

— القسم الثالث:

أحاديث أخرجاها من غير قطع منهما بصحتها وقد أبانا علتها بما يفهمه أهل المعرفة².

¹ — مقدمة تحقيق سنن النسائي، 49/1 — 53.

² — ابن طاهر: شروط الأئمة الستة، 12، 13، وتلكوتوي: الأحكام الفاضلة، 74 — 75.

2 — قال محمد بن سعد البارودي: كان من مذهب أبي عبد الرحمن النسائي أن يخرج عن لم كل من يجمع على تركه قال العراقي: وهذا مذهب متسع وتعقبه الحافظ ابن حجر بأن ما حكى عن البارودي أن النسائي يخرج أحاديث من لم يجمع على تركه فإنه أراد بذلك إجماعاً خاصاً، وذلك أن كل طبقة من نقاد الرجال لا يخلو من متشدد ومتوسط.

فمن الأول: شعبة وسفيان الثوري وشعبة أشد منه.

ومن الثانية: يحيى القطان وعبد الرحمن بن مهدي ويحيى بن عبد الرحمن.

ومن الثالثة: يحيى بن معين وأحمد بن حنبل ويحيى أشد من أحمد.

ومن الرابعة: أبو حاتم والبخاري وأبو حاتم أشد من البخاري.

قال النسائي: لا يترك الرجل عندي حتى يجتمع الجميع على تركه فأما إذا وثقه ابن مهدي وضعفه يحيى القطان — مثلاً — فإنه لا يترك لما عرف من تشديد يحيى ومن هو مثله في النقد¹.

¹ — نكت، 482/1، ومقدمة زهر البرق، 3/1 — 4.

قال ابن حجر : "وإذا تقرر ذلك ظهر أن الذي يتبادر إلى الذهن من أن مذهب النسائي في الرجال مذهب متسع ليس كذلك، فكم من رجل أخرج له أبو داود والترمذي تجنب النسائي إخراج حديثه، بل تجنب النسائي إخراج حديث جماعة من رجال الصحيحين، فحكى أبو الفضل بن طاهر قال: سألت سعد بن علي الزنجاني عن رجل؟ فوثقه، فقلت له: إن النسائي لم يحتج به فقال: يا بني إن لأبي عبد الرحمن شرطاً في الرجال أشد من شرط البخاري ومسلم. وقال أحمد بن محبوب الرملي: سمعت النسائي يقول: لما عزمت على جمع السنن استخرت الله في الرواية عن شيوخ كان في القلب منهم بعض الشيء فوقعت الخيرة على تركهم فتزلت في جملة من الحديث كنت أعلو فيها عنهم .

وقال الحافظ أبو طالب أحمد بن نصر شيخ الدارقطني: من يصبر على ما يصبر عليه النسائي، كان عنده حديث ابن لهيعة ترجمة ترجمة فما حدث منها بشيء.

قال ابن حجر : وكان عنده عالياً عن قتيبه عنه ولم يحدث به لا في السنن ولا في غيرها¹.

3 — قال أبو جعفر بن الزبير: أولى ما أرشد إليه ما اتفق المسلمون على اعتماده، وذلك الكتب الخمسة والموطأ الذي تقدمها وضعا، ولم يتأخر عنها رتبة، وقد اختلفت مقاصدهم فيها وللصحيحين فيها شغوف وللبخاري لمن أراد التفقه مقاصد جميلة، ولأبي داود في حصر أحاديث الأحكام واستيعابها ما ليس لغيره وللترمذي في فنون الصناعة الحديثية ما لم يشاركه غيره، وقد سلك النسائي أعمض تلك المسالك وأجلها.

قال أبو الحسن المعافري: إذا نظرت إلى ما يخرج به أهل الحديث فما خرّجه النسائي أقرب للصحة مما أخرجه غيره¹.

وقال محمد بن معاوية الأحمري — الراوي عن النسائي — قال النسائي: كتاب السنن كله صحيح وبعضه معلول إلا أنه لم يبين علته والمنتخب المسمى بالمجتبي صحيح كله .

وذكر بعضهم أن النسائي لما صنف السنن الكبرى أهداه إلى أمير الرملة فقال له الأمير: أكل ما في هذا صحيح؟، قال: لا، قال: فخرّد الصحيح منه، فصنف المجتبي².

¹ — المصدر نفسه، 484/1.

² — مقدمة زهر الراوي، 6/1.

وقال ابن حجر: قد أطلق اسم الصحة على كتاب النسائي: أبو علي النيسابوري وأبو أحمد بن عدي، وأبو الحسن الدراقطني وأبو عبد الله الحاكم وابن منده وأبو يعلى الخليلي وأبو علي بن السكن وأبو بكر الخطيب¹.

4 — أن النسائي لا يطيل في أبوابه من سرد الأحاديث وإنما يختار لكل باب حديثاً أو حديثين يناسبانه.

5 — كما يلاحظ في المحتجى استعماله في مطلع إسناده "أخبرنا" وأحياناً "أخبرني".

6 — قال القاضي تاج الدين السبكي: سنن النسائي التي هي إحدى الكتب الستة هي الصغرى لا الكبرى وهي التي يخرجون عليها الرجال ويعملون الأطراف.

7 — كتاب السنن الصغرى هناك من قال بأنه يطلق عليه المحتجى، ومعناه الخموغ على جهة الاصطفاء والاختيار وسمي بذلك لأنه اختاره من السنن الكبرى، وهناك من قال يطلق عليه المحتجى بالنون، ومعناه أنه جناها واقتطفها من رياض السنن الكبرى.

8 — إن طريقته في سننه احتذى فيها طريقة الجمع بين فقه الحديث وفق الإسناد، فرتب أحاديثه على الأبواب، وجمع أسانيد الحديث الواحد في موطن واحد ولذلك سلك أغمض مسالك المحدثين وأجلها².

¹ . الذكوت . 481/1.

² — نور الدين عتر: منهج النقد في علوم الحديث . 277 .

شروح المجتبي :

- 1 — شرح سنن النسائي لأبي العباس: أحمد بن الوليد بن رشيد (ت 563 هـ).
- 2 — الإمعان في شرح مصنف النسائي أبي عبد الرحمن لعاصره أبي الحسن علي بن عبد الله بن النعمة (ت 567 هـ).
- 3 — شرح الشيخ: سراج الدين عمر بن علي بن الملقن الشافعي (ت 804 هـ) إلا أن هذا الشرح ليس شرحا لكامل السنن، وإنما تناول فيه بالشرح فقط زوائده على الصحيحين وأبي داود والترمذي.
- 4 — زهر الربي على المجتبي للحلال السيوطي (ت 911 هـ)، وهو عبارة عن تعليق لطيف، لم يتعرض فيه بشيء للأسانيد، وقد طبع عدة مرات مع السنن الصغرى.
- 5 — عرف زهر الربي، وهو مختصر لزهر الربي لعلي بن سليمان الدمناقي الباجعاوي المغربي (ت 1306 هـ) وقد طبع بالقاهرة سنة: (1299 هـ).
- 6 — حاشية السندي على النسائي لأبي الحسن محمد بن عبد الله السندي (ت 1136 هـ) بالمدينة، وهي مطبوعة هي الأخرى مع المجتبي، وهي أبسط من تعليق السيوطي في بعض المواطن.

7 — شرح أبي عبد الرحمن محمد بن جايي ومحمد عبد اللطيف، وهو شرح طبع في دلهي بالهند سنة (1898) وهو شرح جمعه صاحبه من السيوطي والسندي وغيره .

8 — روض الربى عن ترجمة المحتفي لمولاي وحيد الزمان طبع في لاهور سنة: (1886) مع ترجمة هند وستانية.

9 — شرح سنن النسائي للحافظ شمس الدين أبي المحاسن محمد بن علي بن الحسن بن حمزة الدمشقي (ت 765 هـ)، وقد نص السيوطي في ذيل طبقات الحفاظ (ص365) أنه شرح في شرح سننه¹.

¹ — مقدمة تحقيق سنن النسائي. ط: دار المعرفة . 16/1 — 17 .

الخاتمة

بعد عرضنا لمسائل الحديث الحسن، وخوض غمار جزئياته ، من حيث إيراد التعاريف المختلفة له ، وبيان تقسيماته المتعددة ، ومراتبه وتفسير بعض ما غمض فيه من مسائل ، وإيراد جملة من مظانه الكفيلة بتيسير الوصول إليه ، والعثور عليه عند الاستدلال والاستشهاد ، حيث تولينا ذلك كله بالدراسة العلمية الرصينة معتقدين أننا قدمنا للقارئ الكريم ما يشبع فضوله العلمي ، ونهمة الأكاديمي ويفتح أمامه الأبواب على مصراعيها لمواصلة البحث والتقيب في جزئيات الحديث الحسن .

وفي الختام :

نسأل المولى تبارك وتعالى أن يجعل عملنا هذا خالصا لوجهه الكريم وأن يثقل به ميزان حسناتنا يوم العرض عليه، إنه جواد كريم وبالإجابة حدير وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه

أجمعين ، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين وسلم تسليما كثيرا طيبا
مباركا فيه عدد خلقه ، ورضا نفسه ، وزنة عرشه ، ومداد كلماته
إنه سميع مجيب قدير ، وبالإجابة جدير ، وبه الاستعانة وعليه
التكلان ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الفهرس

- المقدمة 3
- الفصل الأول: الحديث الحسن دراسة نظرية..... 8
- الفصل الثاني:مضان الحديث الحسن 28
- المبحث الأول : سنن الترمذي 30
- المبحث الثاني : سنن أبي داود 42
- المبحث الثالث : سنن النسائي 60
- الخاتمة 77
- الفهرس 79